Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut St. NW, Suite 205 • Washington, DC 200036 • 202-621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

الثلاثاء، 8 يوليو 2014 – واشنطن – استضافت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)، بالتعاون مع مركز التضامن، مؤتمراً صحفياً في الكابيتول هيل بعنوان "العبودية المعاصرة: ما يمكن لحكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي القيام به لمكافحة الانتهاكات ضد العمال المهاجرين وإنهاء الاتجار بالبشر في الخليج." نظم هذا الحدث المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز التضامن، كما شمل مشاركين من هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.

كانت السيدة شونا بدر-بلاو، المدير التنفيذي لمركز التضامن، مشرفة وعضوه في اللجنة وقد بدأت بالقول أن "حقوق العمال هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان،" وأن الحلول تحتاج أن توضع في إطار الإدارة الدولية وحقوق الأفراد والهجرة العالمية. أعطت السيدة بد-بلاو مثال الاتحاد العمالي الرائد في مملكة البحرين - الاتحاد العام للنقابات - الذي لازال في طليعة الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين والمحليين في الخليج وفي المجتمع الدولي. كما لا يمكن التقليل من أهمية المجتمع المدني في دول الخليج، السيدة بدر-بلاو قالت "لا نعتقد أن أي من مشاكل الاتجار بالبشر يمكن حلها دون وجود مجتمع مدني واسع النطاق يملك مساحة للرصد و الدعوة [لحقوق الإنسان]، ومساءلة الحكومات وأصحاب العمل بشأن هذ الاعتداءات".

قدمت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، لمحة عامة عن ظروف العمال المهاجرين في الخليج. وأشارت السيدة واتسون إلى أنه على الرغم أن العمال المهاجرين يشكلون أغلبية السكان في الشرق الأوسط وتحديداً في دول الخليج، ولكن "ليست لديهم حقوق مدنية واجتماعية وقانونية وسياسية." هذه سياسة متعمدة لتجنب إعطاء حقوق الإقامة للعمال المهاجرين لأن العديد من حكومات مجلس التعاون الخليجي "تعرف أن منح هذه الحقوق سيؤدي قريبا لمطالبات بالتمثيل." كما ذكرت أيضا أن المشاكل التي تواجه العمال المهاجرين في الخليج "مشاكل قابلة للحل تماماً يمكن علاجها بسهولة وبساطة عن طريق إصلاحات قانونية". وصفت السيدة واتسون "مثلث القمع" في الخليج، والذي هو مزيج من خلق الحكومات لمناخ حيث اساءات أصحاب العمل ممكنة مع إفلات تام من العقاب، ورسوم الاستقدام العالية التي تترك العمال محاصرين في البلدان المضيفة لهم، ومصادرة جوازات السفر وغيرها من أشكال تحديد الهوية.

تناول جيمس سوزانو، المسؤو القانوني في المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، وضع العمال المهاجرين في البحرين والإصلاحات الهادفة إلى تعديل نظام الكفالة، الذي يقييد العمال المهاجرين والمتجر بهم بأصحاب العمل دون أي مورد للجوء قانوني. وقال السيد سوزانو أنه "حتى عندما يسيئ أصحاب العمل لعمالهم المهاجرين، بدفع رواتب منخفضة أو حتى عدم دفعها لعدة أشهر، لازال العمال غير قادرين على المغادرة"، مشيراً إلى أن نظام الكفالة يترك العمال المهاجرون "الذين يحاولون أن يهاجروا بطريقة مشروعة إلى البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية ... ضحايا لممارسات الاتجار بالبشر التي صممت لإبقاءهم بها في البلاد، وغالبا ما ينتهي بهم الأمر في حالات تشبه العبودية الحديثة ".

لقد ركز جيمس لينش، الباحث في حقوق المهاجرين في الخليج في منظمة العفو الدولية، تحديداً على حالة المهاجرين والإصلاحات العمالية في قطر. وقال السيد لينش أن قطر واجهت ضغطاً متزايداً غير مسبوق نتيجة لاستضافتها لكأس العالم 2022 وأن "الحكومة القطرية فوتت مرمى مفتوح على إصلاحات العمالة المهاجرة" لكونها في دائرة الضوء. وعلى الرغم من هذا الضغط، الحكومة القطرية "لم تفعل ما كان ينبغي أن يكون سهلاً ... شعرت أنه لا يمكنها ببساطة أن توقف النظام"، والذي هو سبب مهم لاستغلال العمال في البلاد. كما أن الحكومة "لم ترى أنها قادرة على تمرير القانون الذي من شأنه أن يعطي الحماية القانونية للعمال ... لم تعلن أنها ستحقق بشفافية في الانتهاكات ضد العمال المهاجرين، التي ينبغي أن تبدأ فوراً." وأوضح السيد لينش فشل الحكومة القطرية في إجراء إصلاحات نتيجة "المصالح الخاصة التي تدعم وتدافع عن نظام الكفالة، بما في ذلك المصالح التجارية في الخليج"، حيث "وعود الإصلاح في الخليج ليست سوى وعود،" مع تقارير وسائل الإعلام عن الإصلاحات الموعودة كإصلاحات تم تنفيذها. وخيراً، أشار السيد لينش إلى المصلحة الاستراتيجية للحكومة في حجب الموارد اللازمة لتنفيذ الإصلاحات القانونية أو الرقابة والتي تفشل حكومات بلدان المنشأ في اتخاذ أية إجراءات نيابة عن مواطنيها الذين يواجهون الاستغلال وسوء المعاملة في دول الخليج .

اتفق جميع المشاركين في اللجنة على أن أهم ما يمكن لحكومة الولايات المتحدة القيام به هو حث حلفائها في الخليج على إلغاء نظام الكفالة ليشمل مناقشات حول الاتجار بالبشر وحقوق العمال المهاجرين كطرف في أي نقاش ثنائي أو متعدد الأطراف فيما يتعلق بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. كما ذكرت السيدة واتسون والسيد لينش أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في منطقة الخليج لديها مسؤولية في "استخدام نفس المعايير كتلك في الولايات المتحدة أو بلجيكا أو ألمانيا" في منطقة الخليج و"التي يحتاجونها لفهم مسؤولياتهم بموجب القانون الدولي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لرصد وفرض حقوق العمال ".